

الجامعة» تطالب بقرار أممي يلزم إسرائيل بوقف الحرب فوراً»



القاهرة - «الخليج»، وكالات

دعت الجامعة العربية، أمس الأربعاء، مجلس الأمن لاتخاذ قرار تحت الفصل السابع، يضمن امتثال إسرائيل لوقف الحرب في غزة فوراً، فيما دعا بيني غانتس عضو مجلس الحرب الإسرائيلي إلى إجراء انتخابات عامة في سبتمبر/أيلول، في الوقت الذي تواجه فيه حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ضغوطاً من الداخل والخارج بسبب الحرب في غزة. في وقت يتعرض رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لضغوط غير مسبقة في ظلّ التظاهرات التي تنظمها المعارضة وعائلات الرهائن المحتجزين في قطاع غزة، بينما تمسكت حركة «حماس» بموقفها في المفاوضات المطالب بانسحاب القوات الإسرائيلية وعودة النازحين وإدخال المساعدات ورفع الحصار وإعادة الإعمار.

ودعا مجلس جامعة الدول العربية، أمس الأربعاء، مجلس الأمن الدولي لاتخاذ قرار تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، يضمن امتثال إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، لوقف إطلاق النار، وإدخال المساعدات الإنسانية، ويجبرها على وقف عدوانها ضد الشعب الفلسطيني، وتوفير الحماية له وفق الآليات الإلزامية التي يوفرها الفصل السابع، وذلك

من أجل ضمان انصياع إسرائيل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، والأمريين الصادرين عن محكمة العدل الدولية في قضية الإبادة الجماعية. وحذر المجلس في قراره، الذي أصدره في ختام دورته غير العادية التي عقدت، أمس الأربعاء، برئاسة موريتانيا، وحضور الأمين العام المساعد للجامعة السفير حسام زكي، من العواقب الكارثية لتنفيذ التهديدات الإسرائيلية باجتياح وتدمير مدينة رفح الفلسطينية، التي تؤوي أكثر من 1.5 مليون مواطن ونازح فلسطيني، وما سينتج عن ذلك من مجازر وحشية وتهجيرهم قسرياً خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة، الأمر الذي يعتبر اعتداء على الأمن القومي العربي بمجمله، وسيؤدي إلى انهيار فرص السلام. وتوسع وتفاقم الصراع في المنطقة.

ودان المجلس إسرائيل لرفضها الالتزام بقرار مجلس الأمن رقم 2728 لعام (2024) الذي يطالب، ضمن أمور أخرى، بوقف فوري لإطلاق النار في شهر رمضان. وقراري مجلس الأمن (2712) لعام (2023) و2720 لعام (2023) اللذين طالبا، ضمن أمور أخرى بالسماح فوراً بإيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء قطاع غزة بشكل موسع وأمن ودون عوائق. ودان المجلس إسرائيل، لعدم التزامها بالتدابير المؤقتة التي أمرت بها محكمة العدل الدولية، في الأمرين الصادرين عنها بتاريخ 26 يناير 2024 و28 مارس 2024، لوقف قتل المدنيين الفلسطينيين وإيذائهم بصفاتهم مجموعة محمية باتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية، وتوفير الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية دون عوائق في جميع أنحاء قطاع غزة. وأدان المجلس استهداف قوات الاحتلال الاسرائيلي قافلة «منظمة المطبخ المركزي العالمي» في قطاع غزة رغم التنسيق المسبق مع الجانب الإسرائيلي، محملاً إسرائيل كامل مسؤولية هذا التطور الخطير الذي تسبب في مصرع عشرات من الموظفين الأمميين والعاملين بالإغاثة والصحفيين والاطقم الطبية.

من جهة أخرى، قال غانتس في مؤتمر صحفي أذاعه التلفزيون «يتعين أن نتفق على موعد لإجراء الانتخابات في سبتمبر، قبل مرور عام على اندلاع الحرب إذا صح التعبير.. إن تحديد مثل هذا الموعد سيسمح لنا بمواصلة الجهد العسكري مع إرسال إشارة إلى مواطني إسرائيل بأننا سنجدد ثقتهم بنا قريباً». وذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أن مبنى الكنيسة شهد حالة من الفوضى بعد طلاء النشطاء وأهالي الرهائن في قطاع غزة مدرجات المبنى باللون الأصفر رمزاً للرهائن. وحسب موقع «يانت» وصل النشطاء وأقارب الرهائن إلى الجلسة العامة للكنيسة أمس، وبدأوا احتجاجاً للمطالبة بالإفراج عن الرهائن. وقال حساب الكنيسة في منشور عبر منصة «إكس»: «أعمال شغب في الجلسة العامة للكنيسة عائلات الرهائن ثارت في صالة الضيوف في الجلسة العامة وأيديهم مطلية باللون الأصفر، وانضم أعضاء الكنيسة من المعارضة إلى هتافاتهم».

في غضون ذلك، أرسل السفير الفلسطيني في الأمم المتحدة رياض منصور رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش يطلب فيها رسمياً أن ينظر مجلس الأمن الدولي مجدداً بطلب قدمته السلطة الفلسطينية قبل أكثر من عقد لمنح دولة فلسطين عضوية كاملة في المنظمة الدولية.